

النص الحرفي لتقرير انان الى مجلس الأمن:

لبنان لا يزال يسمح لـ"حزب الله" بالعمل وعليه ان ينشر جيشه في الجنوب بكامله

وزع مركز الامم المتحدة للاعلام في بيروت النص الحرفي لتقرير الامين العام للأمم المتحدة كوفي أنان عن عمل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة ما بين ٢٣ كانون الثاني و ٢٠ تموز ٢٠٠١، والذي قدمه أنان الى مجلس الامن طالبا على أساسه تمديد فترة عمل القوة الدولية ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢. وهنا نص التقرير: أولاً - مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الامن ١٣٣٧ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠١، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر اخرى، حتى ٣١ تموز ٢٠٠١. ولا يتناول هذا التقرير المسائل التي شملها تقرير المرحلي المؤرخ ٣٠ نيسان ٢٠٠١ (S/٢٠٠١/٤٢٣) الا عند الضرورة.

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات

٢- اتسمت الحالة بالاستقرار عموماً في معظم منطقة عمليات قوة الامم المتحدة في لبنان، باستثناء استمرار حالات التوتر والانتهاكات الخطيرة للخط الأزرق فيما يتصل بالنزاع على منطقة مزارع شبعا (انظر الفقرة ٥ أدناه). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر حدوث العديد من الانتهاكات البرية الطفيفة لهذا الخط، والتي يعزى ما يحدث منها على الجانب الاسرائيلي، الى حد كبير، الى اقامة السور المزود بالتجهيزات التقنية على طول الخط الأزرق، اما ما يحدث منها على الجانب اللبناني فيعزى الى عمليات عبور رعاة الماشية والمركبات أحياناً.

٣- وكما ورد في تقرير نيسان، فان الطائرات الاسرائيلية تنتهك الخط بصورة شبه يومية، وتتوغل في عمق المجال الجوي اللبناني. وهذه الغارات، وخاصة تلك التي يتم القيام بها على ارتفاع منخفض والتي تخترق حاجز الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان، تمثل على وجه الخصوص عمليات استفزازية وتثير قلقاً شديداً بين السكان المدنيين. والانتهاكات الجوية مستمرة رغم المساعي المتكررة لدى السلطات الاسرائيلية من جانبي شخصياً، ومن جانب آخرين من كبار المسؤولين في الامم المتحدة، وعدد من الحكومات المهتمة بالامر. ولم يتم الوفاء بعد بتعهد قدمه وزير الدفاع الاسرائيلي الى ممثلي في المنطقة كل من السيد رود لارسن والسيد دي ميستورا، بتوقيف عمليات التحليق فوق المدن الواقعة في عمق الاراضي اللبنانية.

٤- ويتجمع المتظاهرون على الجانب اللبناني بصورة منتظمة عند نقاط الاحتكاك المبينة في تقرير المـؤرخ ٢٢ كانون الثاني (S/٢٠٠١/٦٦) في تلة الشيخ عباد شرق حولا، وبوابة فاطمة شرق المطلة، لرشق الافراد الاسرائيليين بالحجارة وبأشياء اخرى عبر الخط. وقد قل عموماً عدد الحشود التي اصبحت تتجمع لهذا الغرض وخفت حدة هذا النشاط عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، وقعت حادثتان قام فيهما جنود اسرائيليون باطلاق نيران اسلحتهم مما ادى الى اصابة ثلاثة متظاهرين بجروح. وفي حادثة منفصلة، وقعت في ٢٤ ايار اسقطت القوات الجوية الاسرائيلية طائرة مدنية صغيرة كان قبطانها قد اقلع بها من مطار بيروت دون الحصول على اذن، ودخلت المجال الجوي الاسرائيلي، ولم تستجب في ما يبدو للتحذيرات الموجهة اليها، ولم يتمكن قبطان الطائرة من النجاة.

٥- وبالإضافة الى الانتهاكات الخطيرة للخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا يومي ١٦ شباط و ١٤ نيسان (انظر S/٢٠٠١/٤٢٣، الفقرة ٤)، وقعت انتهاكات خطيرة للخط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٩ حزيران اطلق حزب الله أربعة صواريخ و ١٤ من قذائف الهاون والدخان على موقعين اسرائيليين على الخط جنوب شرق كفرشوبا، مما أدى الى اصابة جنديين اسرائيليين، أحدهما اصابته خطيرة، وردت قوات الدفاع الاسرائيلية بنيران المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون،

وأطلقت ثمانى قذائف جو - أرض على الجانب اللبناني من الخط في المنطقة نفسها. وبعد يومين، وفي ١ تموز قامت الطائرات النفاثة التابعة لسلاح الجو الاسرائيلي بتدمير موقع رادار تابع للجيش السوري شرقي وادي البقاع اللبناني، مما أدى الى اصابة جندي لبناني وجنديين سوريين. وبعد ذلك بساعة واحدة، رد حزب الله باطلاق ٤٢ قذيفة هاون على اربعة مواقع تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي الموجودة ايضا في منطقة مزارع شبعا. وردت اسرائيل كذلك باطلاق نحو ١٩٠ من قذائف المدفعية والهاون والدبابات. واستمر تبادل اطلاق النار ساعتين. وظلت درجة التوتر في المنطقة عالية في اعقاب هذه الحوادث.

٦- وقد عززت الادارة المدنية في الجنوب الى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قامت الادارة المحلية والسلطة المركزية في بيروت بدور اكثر نشاطا. وواصلت خدمات الاتصالات، ونظم الصحة والرعاية الاجتماعية، فضلا عن الخدمات البريدية، تقدمها البطيء صوب الاندماج مع بقية الخدمات في البلد. وواصلت الفرقة المؤلفة من ١٠٠٠ فرد التابعة لقوة الامن المشتركة اللبنانية، والمشكلة من قوات تابعة للجيش والامن الداخلي، والعمل في المناطق التي أخلتها اسرائيل في العام الماضي. وتقوم هذه القوة بأعمال الحفر والحفاظ على الامن في المنطقة المحلية.

٧- وواصلت حكومة لبنان التمسك بموقفها الذي مؤداه انه لن يتم نشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الخط الازرق طالما انه ليس هناك سلام شامل مع اسرائيل. ويقوم حزب الله بمراقبة المناطق على طول الخط الازرق من خلال شبكة من المواقع المتنقلة والعديد من المواقع الثابتة. وفي بعض الحالات، ينوب حزب الله عن الادارة المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية للسكان المحليين.

٨- وفي مرات عديدة، قام أفراد حزب الله بتقييد حرية حركة أفراد القوة، وتدخلوا في عملية اعادة نشرها. وفي أخطر مظاهر هذا التدخل، قام حزب الله، أولا، بعرقلة قيام القوة على مدى اسابيع عدة باقامة موقع ثابت جنوب شرق رميش، رغم وجود موافقة خطية من السلطات اللبنانية على اقامة هذا الموقع للقوة، ثم قام حزب الله باقامة موقع له بجوار الموقع التابع للقوة مباشرة. ولم يمكن نقل موقع حزب الله من المنطقة المتاخمة لموقع القوة مباشرة. الا بعد ضغوط متضافرة ومطولة على السلطات اللبنانية. وفي حالات اخرى عديدة، أقام حزب الله مواقع مراقبة متاخمة لمواقع القوة، الامر الذي يعرض أمن أفراد القوة للخطر.

٩- وقد ظل تركيز عمليات القوة منصبا على الخط الازرق والمنطقة المتاخمة، حيث سعت القوة الى المحافظة على وقف اطلاق النار عن طريق القيام بالدوريات، والمراقبة من مواقع ثابتة، والاتصال الوثيق بالاطراف؛ والغرض من هذا الاتصال هو معالجة الانتهاكات ومنع التصعيد.

١٠- وقد ثار خلاف بين السلطات الاسرائيلية والامم المتحدة على شريط فيديو خاص بالقوة، تم تصويره في ٨ تشرين الاول، ٢٠٠٠ لمركبات يحتمل ان يكون حزب الله قد استخدمها في اختطاف ثلاثة من جنود قوات الدفاع الاسرائيلية في ٧ تشرين الاول ٢٠٠٠ عبر الخط الازرق (انظر ١٠٤٩/١/٢٠٠١/S الفقرة ٥). وعرض على كل من اسرائيل ولبنان مشاهدة شريط الفيديو في مكان عمل تابع للامم المتحدة، بعد اخفاء هوية الافراد غير التابعين للامم المتحدة. وقد بدأت تحقيقا في كيفية معالجة هذا الامر داخليا.

١١- وحدثت توترات في بعض القرى الواقعة في الجنوب بين السكان المحليين والاعضاء السابقين في جيش لبنان الجنوبي المنحل، الذين عادوا الى ديارهم بعدما امضوا فترة عقوبتهم في السجن بسبب تعاونهم مع اسرائيل. ووردت انباء عن حوادث متفرقة تعرضوا خلالها للتحرش على ايدي السكان المحليين حسب ما زعم من ان المحكمة العسكرية عاملت افراد جيش لبنان الجنوبي بلين مفرط.

١٢- واصلت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم المساعدات الى السكان المدنيين في صورة توفير الرعاية الطبية واقامة مشاريع للمياه وتزويد المدارس وملاجئ الايتام المعدات او الخدمات وامداد المحتاجين بضروب من الخدمات الاجتماعية. وقدمت هذه المساعدة من الموارد التي وفرتها البلدان المساهمة في قوات. وقدمت المراكز الطبية والفرق المتنقلة التابعة للقوة الرعاية الطبية لما يبلغ ٤٥٠٠ مريض مدني في المتوسط شهريا. وعالج برنامج ميدان طب الاسنان ما يقرب من ٦٠٠ حالة شهريا. وامتد نطاق المساعدات البيطرية الى بعض القرى الواقعة في منطقة عمليات القوة. وتعاونت القوة تعاوننا وثيقا في ما يتعلق بالشؤون الانسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الامم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الاحمر والمنظمات والوكالات الاخرى العاملة في لبنان.

١٣- وتصاعد ايقاع العمل في مجال ازالة الالغام والذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان، حيث عقدت الحكومة اللبنانية حلقة عمل دولية رفيعة المستوى في شأن ازالة الالغام في ٢١ و٢٢ ايار بمشاركة الامم المتحدة ومنظمات غير حكومية وممثلين عن الجهات المانحة. واعلن عن تعهد الامارات العربية المتحدة بتقديم مبلغ ٥٠ مليون دولار من اجل ازالة الالغام في الجنوب. والقي وكيل الامين العام لعمليات حفظ السلام، كلمة في الحلقة بصفته رئيس دائرة الامم المتحدة للاجراءات المتعلقة بالالغام، وواصلت الخلية الاقليمية لتنسيق الاجراءات المتعلقة بالالغام التي اسستها الدائرة في مدينة صور عملها في تنسيق نشاط الامم المتحدة في مجال ازالة الالغام وتعاونت الدائرة تعاوننا وثيقا مع المكتب الوطني اللبناني لازالة الالغام. واستمر برنامج الامم المتحدة الانمائي في قيادة جهود منظومة الامم المتحدة في مجال التعاون مع السلطات اللبنانية من اجل التنمية والانعاش في جنوب لبنان.

١٤- اسجل وقوع عدد من الخسائر في الارواح في صفوف المدنيين بسبب حوادث انفجار الالغام، حيث توفي مواطنان مديان واصيب ١٥ شخصا آخر منذ كانون الثاني نتيجة لانفجار الغام وذخائر. ونسفت القوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اكثر من ١٠٠٠ لغم وقطعة من الذخائر غير المنفجرة.

ثالثا - الشؤون التنظيمية

١٥- يسير العمل في اعادة تشكيل القوة ونشرها على النحو المحدد في تقرير الموقت. ويجري في الوقت الراهن اعادة الكتيبة النيبالية وسرية المهندسين البولندية الى وطنيهما، وسيكتمل رحيلهما بحلول ٣١ تموز ٢٠٠١. وقد انتشرت كتيبة فيجي في القطاع النيبالي وخضعت الكتيبة الفنلندية قوامها بـ ١٠٧ افراد، كما ستعيد ٢١٨ جنديا آخر الى وطنهم بحلول ٣١ تموز. وتقوم القوة، في اطار عملية اعادة الانتشار، باغلاق عدد من المواقع في المؤخرة وتحريك القوات الى مواقع قريبة من الخط الازرق. ومرفق بهذا خريطة توضح الانتشار الحالي للقوة.

١٦- ونتيجة للتغيرات السالفة الذكر، سيعود قوام القوة اعتبارا من ١ آب ٢٠٠١ الى ما يقرب من ٤٥٠٠ فرد يتألفون من قوات من فيجي (٥٩٣)، وفنلندا (٣١٠)، وفرنسا (٢٣٤)، وغانا (٧٨٥)، والهند (٧٩٢)، وايرلندا (٦٠٩)، وايطاليا (٤٥)، ونيبال (فقط ١١ ضابطا من ضباط الاركان)، وبولندا (٥١٤)، واوكرانيا (٦٥٠). وسيصبح قوام القوة على اثر رحيل وحدتين الايرلندية والفنلندية في الخريف حوالي ٣٦٠٠ فرد. وقد تولى ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة مساعدة القوة في اداء مهامها. وعلاوة على ذلك، توظف القوة ٣٧١ موظفا مدنيا، من بينهم ١٢٧ موظفا دوليا و ٣٤٤ موظفا محليا.

١٧- وقد اوفى اللواء ست كوفي اوبنغ مدة خدمته كقائد للقوة في ١٥ ايار ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، تولى العميد غانسان اثماناثان قيادة القوة بالنيابة. ويجري في الوقت الراهن اختيار خليفة للقائد السابق. وظل السيد ستيفان دي ميستورا يمارس عمله كممثل شخصي لي في بيروت.

١٨ - ومما يؤسفني ان ابلغ نبأ مصرع ثلاثة من افراد القوة، ادهم جندي فنلندي لقي حتفه في حادث سقوط عرضي، والثاني جندي نيبالي توفي باسباب طبيعية والثالث جندي هندي قتل عرضا اثناء التدريبات. وقد بلغ عدد افراد القوة الذين لقوا مصرعهم منذ تأسيسها ٢٣٨ فردا، من بينهم ٧٨ توفوا في حوادث حريق او نتيجة لانفجار قنابل، و١٠١ نتيجة لحوادث، و٥٩ نتيجة لاسباب اخرى، وبلغ مجموع من اصيبوا من جراء نشوب الحرائق او انفجار الالغام ٣٤٤ فردا.

رابعا - الشؤون المالية

١٩ - تبلغ الموازنة المنقحة الثانية للقوة التي تقدمت بها للفترة المالية الممتدة من ١ تموز ٢٠٠٠ حتى ٣٠ حزيران ٢٠٠١ ٢٠٧.٢ A/٥٥/٤٨٢/Add ١ ملايين دولار، وتعكس نقصا في المتطلبات ناشئا من خفض قوام القوة الى ٤٥٠٠ فرد بحلول ٣١ تموز. وقد اقرت الجمعية العمومية في قرارها ١٨٠/٥٥ باء المؤرخ ١٤ حزيران ٢٠٠١ الموازنة المخفضة للفترة الممتدة من ١ تموز ٢٠٠٠ الى ٣٠ حزيران ٢٠٠١. واذنت لي الجمعية العمومية بموجب ذلك القرار بالدخول في التزامات مبدئية من اجل القوة في حدود مبلغ ١٠٦,٢ ملايين دولار لتغطية الفترة الممتدة من ١ تموز الى ٣١ كانون الاول، ٢٠٠١ ريثما تقدم بالموازنة المقترحة للقوة لكامل الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وذلك خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العمومية السادسة والخمسين. وسوف تلبى المتطلبات المبدئية للقوة من الموارد في حدود مبلغ ١٠٦,٢ ملايين دولار الذي مُنحت سلطة التزامه.

٢٠ - وفي ٣١ ايار، ٢٠٠١ وصلت الانصبة المقررة غير المقررة للحساب الخاص بالقوة للفترة الممتدة منذ تأسيسها حتى ٣١ كانون الاول ٢٠٠١ الى ١٦٣,١ مليون دولار. ويصل اجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام الى ٢٣٢,١ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٢١ - ظل الوضع هادئا بصفة عامة على طول الخط الازرق باستثناء القطاع المتاخم لمنطقة مزارع شبعاء. وكانت معظم انتهاكات الخط الازرق بسيطة وتم تصحيحها بسرعة كلما اثارتها القوة مع الجهة المعنية. ولا تزال الهجمات عبر الخط في منطقة مزارع شبعاء تشكل اكبر مصدر للقلق باعتبارها تصرفات مقصودة تنتهك قرارات مجلس الامن مباشرة.

٢٢ - وتبين الاحداث التي وقعت في الفترة ما بين ٢٩ حزيران و ١ تموز والمذكورة اعلاه المخاطر المتأصلة في هذا الوضع الذي ينطوي على احتمالات زعزعة استقرار المنطقة. وبناء عليه، فان من الامور الفائقة الاهمية ان تحترم جميع الاطراف المعنية الخط الازرق على نحو ما دعا اليه مجلس الامن وان تضع حدا لانتهاكاتها اياه وتحجم عن اي تصرف من شأنه ان يززع استقرار الوضع.

٢٣ - واتخذت الحكومة اللبنانية خطوات محدودة اخرى لاعادة بسط سلطتها على المنطقة التي كانت تسيطر عليها اسرائيل سابقا، ورغم وجود الجيش اللبناني وقوات الامن الداخلي في المنطقة، فان الحكومة اللبنانية لا تزال تسمح لحزب الله بالعمل على مقربة من الخط الازرق. وينبغي على الحكومة اللبنانية ان تتخذ تدابير اضافية لضمان اعادة السلطة اللبنانية الفعلية الى الجنوب بكامله، ومن ذلك نشر جيشها. وينبغي ان تتضمن هذه العملية جهودا مكثفة ومتضافرة لاعادة الخدمات الاساسية الى السكان والعودة الكاملة للادارة المحلية.

٢٤ - وتجدر الاشارة الى انني قمت بزيارة للمنطقة في حزيران ٢٠٠١ اجريت خلالها مناقشات في شأن المسائل اعلاه مع القادة السياسيين في لبنان واسرائيل. وقد اكدت، لدى لقائي كلا من الرئيس اميل لحود ورئيس الوزراء ارييل شارون ضرورة احترام الخط الازرق من جميع الاطراف مناشدا الطرفين الحفاظ على الهدوء في المنطقة.

٢٥ - وقد نقل اليّ الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة، في رسالة مؤرخة ٩ تموز ٢٠٠١ S/٢٠٠١/٦٧٧ طلب حكومته بأن يمدد مجلس الامن ولاية القوة لفترة اضافية مدتها ستة اشهر. وعلى ضوء الظروف السائدة في المنطقة، فاني اؤيد التمديد واوصي مجلس الامن بتمديد فترة ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

٢٦ - واذا اتقدم بهذه التوصية، لا بد ان اثير الانتباه مرة اخرى الى النقص الخطير في تمويل القوة. فالانصبة المقررة غير المسددة بلغت حاليا ١٦٣,١ مليون دولار. ويمثل هذا المبالغ المستحقة للدول الاعضاء المساهمة في القوات التي تتشكل منها قوة الامم المتحدة الموقفة في لبنان. واناشد جميع الدول الاعضاء تسديد انصبتها المقررة فورا وبالكامل ودفح جميع المتأخرات. واود ان اعرب عن امتناني للحكومات المساهمة في القوات على تفهمها وصبرها.

٢٧ - وفي الختام، اود ان اعرب عن تقديري لقيادة القوة وافرادها من النساء والرجال على الطريقة التي يؤدون بها مهماتهم (النهار ٢٦/٧/٢٠٠١)